

البحث عن الأمان يبدأ بتركيز كاميرا مراقبة

الفقر والانفلات الأمني ينعشان سوق الخوف الاجتماعي في البلدان العربية

يشهد سوق أجهزة الإنذار والمراقبة وشركات الأمان الخاصة وحتى الخزائن الحديدية ازدهارا كبيرا على خلفية المخاوف من موجة سرقات واسعة تشهدها العديد من الدول العربية وتترافق مع ارتفاع معدلات الفقر بالإضافة إلى الانفلات الأمني.

بيروت - انتعش سوق الخوف داخل المجتمعات العربية بعد الارتفاع المهول لمعدل الجرائم بشكل عام في العام 2020، خصوصا القتل والسرقة مقارنة مع السنوات الماضية، مما أدى إلى ازدهار سوق الأمان الذاتي المتمثل في أجهزة الإنذار والمراقبة وشركات الأمان الخاصة وحتى الخزائن الحديدية.

وأدت التفاعلات الاجتماعية بين من يعيشون في مناطق آمنة وغيرهم ممن يعيشون في مناطق تنتشر فيها الجريمة، إلى الشعور المتزايد بالخوف من تعرضهم لذلك أعمال إجرامية على الرغم من أن الجريمة ظاهرة نادرة في محيطهم. ومن جانبها، ابتكرت مجموعات الجريمة، المعروفة بانتهازها لأي فرص جديدة، سبلا متطورة في كيفية الاحتيال على مواطنين المصابين برهاب الخوف.

وسجلت المؤسسات الأمنية لحوادث سرقة السيارات والسرقة وجرائم القتل ارتفاعا كبيرا في لبنان خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019.

وارتفع صافي عدد السيارات المسروقة منذ بداية العام وحتى نهاية شهر سبتمبر 2020 بنسبة 129 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2019. وفي مقارنة بين شهري سبتمبر 2019 وسبتمبر 2020 سجلت ارتفاعا بنسبة 177 في المئة.

سياقات معتلة

سجلت حوادث السرقة ارتفاعا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020 بنسبة بلغت 53.2 في المئة. وفي مقارنة بين شهري سبتمبر 2019 وسبتمبر 2020 فقد بلغت نسبة الارتفاع 93.8 في المئة.

كما ارتفعت عدد جرائم القتل خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2020 بنسبة 100 في المئة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2019. وفي مقارنة ما بين شهري سبتمبر 2019 و2020، فقد بلغ الارتفاع نسبة 62.5 في المئة.

وتلوح الأجهزة الأمنية "عاجزة" عن سد هذه الثغرات الأمنية الخطيرة ونتيجة لهذا الانفلات الأمني الذي بدأ يخرج عن السيطرة يشهد لبنان على غرار العديد من الدول العربية الأخرى التي لا تختلف فيها الأوضاع كثيرا، قيام مواطنين إما مجموعات أو أفرادا بتأمين الحماية الذاتية لمناطقهم وأماكنهم الخاصة. وقد ظهر ذلك جليا من خلال عبر الهجوم الكبير على شراء أجهزة الحماية من كاميرات وأجهزة إنذار.

ويقتصر اتجاه المواطنين إلى شراء أجهزة الحماية بمختلف أنواعها ولو بأسعار مرتفعة، البحث عن الأمان الذاتي خصوصا مع أزمة المصارف وقيام المواطنين بسحب أموالهم ووضعها في المنازل.

وترجح مصادر أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويقول رئيس المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات وعالم الاجتماع مهدي مبروك، إنه "لو تم وضع هذه الجرائم تحت مجهر العلوم الإنسانية والاجتماعية، لوجدناها تشير بشكل واضح إلى السياقات المرضية المتعلقة خصوصا أنها تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروف ملائمة

وتتجسد مصادرها أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويشير بشكل واضح إلى السياقات المرضية المتعلقة خصوصا أنها تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروف ملائمة

وتتجسد مصادرها أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويشير بشكل واضح إلى السياقات المرضية المتعلقة خصوصا أنها تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروف ملائمة

وتتجسد مصادرها أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويشير بشكل واضح إلى السياقات المرضية المتعلقة خصوصا أنها تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروف ملائمة

وتتجسد مصادرها أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويشير بشكل واضح إلى السياقات المرضية المتعلقة خصوصا أنها تأتي في سياق اقتصادي وفر ظروف ملائمة

وتتجسد مصادرها أمنية لبنانية أن حجم الأموال في البيوت يتخطى الخمس مليارات دولار، مشيرة إلى أن سوق الأسلحة يشهد إقبالا كبيرا من المواطنين على شراء بنادق كلاشنيكوف أكثر من المسدسات، إضافة إلى الإقبال على شراء أجهزة الإنذار أكثر من الكاميرات كونها ترضى السارق وتخيفه وتدفعه إلى الهرب. وتختزم المصادر بأن الأمور تتجه نحو الأسوأ نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.



مدونة السلوك القيّمة لم يعد لها معنى



المرتبة الأولى في عدد كاميرات المراقبة لا تعني أن بغداد آمنة

جانب عدم تضمّن المشروع عقوبات ضد المخالفين لأحكام القانون. وتوجد شكواي محالة منذ سنتين ولم يتم البت فيها. وأوضح التقارير أن عدد التراخيص لترخيص كاميرات مراقبة لا يتجاوز 2300 ترخيص، في حين يقدر عدد الكاميرات التي تم تركيبها فعليا بمئات الآلاف. وأشارت إلى أن مضمون الشكاوى يتعلق بتوجيه كاميرات مراقبة نحو منازل دون ترخيص أو أماكن خاصة بمحلات تجارية والتي يتم نشرها على الإنترنت في خرق واضح للقانون والحريات الشخصية.

وأوضح شوقي قداش، رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، أن القانون التونسي يعاقب بالسجن 8 أشهر، لكل من يقوم بتركيب كاميرا مراقبة معلقة على الطريق العام لانتهاكها للمعطيات الشخصية للمواطنين.

التجارب التي أجروها، أن التغييرات التي تحدثها المراقبة الدائمة للناس لا تغير ما فعلونه فحسب، بل تغير أيضا الكيفية التي يفكرون بها. ووجد الباحثون تحديدا أن الناس عندما يعلمون أنهم مراقبون، فإنهم يرون أنفسهم وينظرون إليها من خلال عيون المراقب أو من خلال عدسة الكاميرا على سبيل المثال.

تغيير السلوك

من خلال تبني وجهة نظر المراقب، بالإضافة إلى منظورهم الخاص، ينظر الناس إلى أنفسهم كما لو كانوا تحت عدسة مكبرة. ونتيجة لذلك، فإن الأفعال التي يقوم بها الناس تبدو أنها مكبرة. ورغم ذلك لا يزال الكثيرون يعتبرون أن كاميرات المراقبة تمثل انتهاكا للخصوصية. وتؤكد تقارير صادرة عن الهيئة التونسية لحماية المعطيات الشخصية أن نحو 60 في المئة من الملفات المحالة على وكيل الجمهورية تتعلق بخروقات حول تركيب كاميرات مراقبة دون الحصول على التراخيص أو استغلالها بطرق غير قانونية في عدة محلات تجارية أو مؤسسات أو منازل. معتبرة أن تفاقم ذلك يعود إلى عدم تطبيق قانون 2004 كما ينبغي، إلى

إذا ما تعلق الأمر بدور الدولة أو دور المجتمع أو كذلك دور الفرد، مصرحا بأن 80 في المئة من الإصلاح مهمة المجتمع.

وتنتشر الآن الكاميرات بشكل متزايد في العديد من البلدان؛ وقد يبدو استخدام هذه التقنية مبررا كونها تساعد في تطبيق القانون وتعبّ المجرمين وجعل حياة المواطنين العاديين أكثر أمانا. ووفقا لدراسة أجراها موقع "Compareitech" البحثي، فإن العاصمة العراقية بغداد تحتل المرتبة الأولى عربيا من حيث عدد كاميرات المراقبة، إذ تحتوي بغداد على 120 ألف كاميرات مراقبة، وهو ما يعادل تقريبا 16800 كاميرا لكل مليون شخص. ورغم ذلك لم ينجح هذا العدد المرتفع من الكاميرات في ضبط الأمن وإيقاف الإغتيالات إذ تعد بغداد من أقل المدن أمانا في العالم.

وفي المرتبة الثانية جاءت الدار البيضاء في المغرب بـ2850 كاميرا، أي ما يعادل 760 كاميرا لكل مليون شخص. أما العاصمة السودانية الخرطوم فتأتي في المرتبة الثالثة بـ4000 كاميرا وهذا ما يعادل 690 كاميرا لكل شخص. وفي حين جاءت كل من القاهرة والرياض في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بـ40 و20 كاميرا لكل مليون شخص. ولا حظ الباحثون في العديد من

المواطنين إلى الإقبال على شراء تلك الأجهزة، خاصة أجهزة الإنذار كأحدى وسائل الاستغاثة السريعة وغير المرئية.

وأضاف أن هناك حالة من الخوف والفزع أصبحت تجتاح معظم أرجاء الشارع المصري، مؤكدا أن تلك الأجهزة تعتبر وسيلة استغاثة لصاحب المنشأة أو وسيلة تخويف للبلطجي أثناء عمليات السطو المستمرة.

وتكشف عدد من التقنيين المختصين في تركيب أجهزة المراقبة الإلكترونية وأصحاب شركات بيع معدات وخدمات السلامة والحماية أن التونسيين أصبحوا يقبلون بكثافة على اقتناء وتركيب كاميرات المراقبة سواء في المنازل أو في الشركات والمؤسسات لعدة أسباب لعل أهمها تفشي ظاهرة السرقة خلال الفترة الأخيرة.

أدلة جنائية

بين خالد القليبي، مختص في بيع وتركيب أجهزة المراقبة والحماية، أن التونسيين بمختلف مستوياتهم الاجتماعية أصبحوا يركزون إنذارا ومراقبة سواء في منازلهم أو حتى في محلاتهم التجارية مهما كانت كبيرة أو صغيرة. وأضاف أن هناك إقبالا واضحا على كاميرات المراقبة بلغ حدّ الهوس. واعتبر بائع آخر أن الموظفين أصبحوا أكثر حرصا على تركيب كاميرات بمنازلتهم وربطها بهواتفهم الجوال عبر تطبيقات خاصة لتتسنى لهم معرفة ورؤية ما يحدث في منازلهم أو أمامها في غيابهم. وتابع أن التونسيين أصبحت لديهم "ثقافة الأمان الذاتي، ولم يعودوا يتركون كل شيء للصدفة، بل صاروا يتحلون بوعي جديد. ويرغبون دائما في أن يكونوا مطمئنين على منازلهم أو محلاتهم".

وينظر القضاء التونسي، وفق صفح محلية، في 1448 قضية سرقة شهريا أي بمعدل 48 قضية يوميا، وفق آخر إحصائية أجرتها وزارة العدل.

وفي الجزائر، على غرار البلدان العربية الأخرى، باتت مخابر الأدلة الجنائية للشرطة القضائية تستخدم العشرات من التسجيلات لكاميرات المراقبة، وهي إما تسجيلات لسرقات أو جرائم قتل، أو اعتداءات بالضرب أو بالسلب والشتم، أو تهديدات، حيث أكد محامون أن تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال باتت حتمية في قائمة الأدلة الجنائية، وأن كاميرات المراقبة كأحدى هذه التقنيات، لجا إليها القضاء الجزائري في الكثير من القضايا أكثرها السرقات.

وتكتسفت المحاكم الجزائرية مؤخرا عن انتشار استغلال كاميرات المراقبة من طرف الخواص سواء في البيوت والفيلات والمناجر، أو قاعات الشاي والمقاهي، كدليل لضبط السارق أو مرتكب جريمة قتل أو اعتداء لفظي أو جسدي.

ومن جانبه اعتبر الباحث في مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في العاصمة التونسية سامي براهيم أن النزوع نحو الإجرام هو نتاج طبيعي لاضطراب القيم في المجتمع وتراجع دور المراجع القيمة في سياق مجتمعي يشهد تحولات اجتماعية.

وشدّد براهيم على أن المجرم هو آخر حلقة في العملية الإجرامية وهو أداة تنفيذ لجريمة المشاركون فيها كثر بما في ذلك الأسرة. وأضاف أن عدم معالجة الانتكاسات المتتالية لدى الفرد سؤوي بالضرورة إلى نزوعه نحو العنف والإجرام.

ومن جانبه أكد رئيس مركز دراسة الإسلام والديمقراطية رضوان المصمودي، وجود خلل في فهم دور الدولة وتحميلها دائما المسؤولية ومطالبتها بالتحرك والتغيير، معتبرا أن هذا الفهم خاطئ سواء

مخبر الشرطة القضائية تستخدم تسجيلات كاميرات المراقبة، ضمن قائمة الأدلة الجنائية الأساسية في قضايا السرقة والقتل

